المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النفط العراقي والاحتلال الأمريكي
اسم الكاتب: د. ابتهال محمد رضا داود الجبوري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2171
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 07:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النفط العراقي والاحتلال الأمريكي

د. ابتهال محمد رضا داود الجبوري(*)

المقدمــة

يُعد العراق أحدى أغنى دول العالم بثروته النفطية الأمر الذي آثار اهتمام الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة الامريكية، فهو يمتلك نحو (١١٥.١١٢ر٥٥) مليار برميل والذي يمثل (١٠ر٧%) من الاحتياطي العالمي و(١٤%) من احتياطي الاوبك.

يرى بعض الخبراء ان العراق لو استطاع التنقيب عن النفط لأصبح يملك ضعف احتياطاته، إلا أن عمليات التنقيب توقفت بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية التي منعت تصدير النفط حتى عام ١٩٩٦، عندما أصدر مجلس الامن القرار (٩٨٦) الذي سمح بتصدير محدد للنفط العراقي لتمويل المساعدات الانسانية وتعويضات الحرب وهو ما يعرف بـ (برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء).

بعد الاحتلال الامريكي للعراق أصدر مجلس الامن القرار (١٤٨٣) الذي تم بموجبه رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، واعادة اعمار العراق وعلى نفقته وتحديداً من نفطه.

ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية لم يكن صدفة وانما كان ضمن الستراتيجية الامريكية ولا سيما ان انتاج الولايات المتحدة الامريكية للنفط بدأ بالانخفاض مما يشكل تهديداً لأقتصادها وقوتها، فضلاً عن ان عمر الاحتياطي النفطي الامريكي قصير، إذ من المقدر انهُ سينضب بعد ربع قرن. وعليه فأن احتلال العراق سيحقق للولايات المتحدة الامريكية مكاسب اقتصادية فمن جانب سيؤمن للولايات المتحدة الامريكية مصدر نفطي هائل ورخيص، ومن جانب آخر سيجعل الولايات المتحدة الامريكية لاعباً رئيساً في تحديد أسعار النفط.

وبناءً على ذلك قسم البحث إلى ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الاول : الخلفية التاريخية لاستغلال النفط العراقي.

المبحث الثاني : واقع النفط العراقي.

المبحث الثالث : النفط العراقي والأحتلال .

المبحث الاول : الخلفية التاريخية لاستغلال النفط العراقي

يعود تاريخ الاهتمام بالنفط العراقي إلى عام ١٨٨٨، من خلال شركة سكة حديد الاناضول، والتي استطاعت الحصول على حق البحث والتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية بجانب خطوط السكك الحديد. وبالنظر لما توصلت اليه الفرقة المكلفة بالبحث عن النفط من أمكانات نفطية كبيرة، مقارنة بجميع المواقع الأخرى في الدولة العثمانية والتي جرى استطلاعها والتنقيب فيها، حتى بدأ العراق يصبح موضع أهتمام جيو . استراتيجي كبير، للدول الاوربية الباحثة عن النفط لمحاراة الولايات المتحدة الامريكية التي حمل النفط جزءاً مهماً من تطورها التكنولوجي السريع، وتُعد المانيا ممثلة (بالبنك الا لماني) وانكلترا (شركة وليم دارسي) التي حصلت على حقوق وأمتيازات للبحث عن النفط

(*)كلية الزراعة . جامعة بغداد.

في ايران، بجانب امريكا (مؤسسة امريكان ستيد يكيت)، وهولندا (شركة شل)، طلائع الشركات والمؤسسات المهتمة بنفط العراق آنذاك[١].

ومن أجل عدم التفريط من أي طرف بغنيمة النفط العراقي، وابعاد التنافس فيما بينها، توصلت الشركات الألمانية والانكليزية والهولندية إلى صيغة الائتلاف فيما بينها لتشكيل شركة مساهمة تحت اسم شركة النفط التركية في ١٩١٤/٦/٢٨، والتي حصلت في العام نفسه، من الحكومة العثمانية على حق استغلال الثروات الهيدروكاربونية المستكشفة والتي سيتم استكشافها مستقبلاً في ولايات العراق وبخاصة ولاية بغداد والموصل، لكون سكة الحديد ممتدة من بغداد إلى اسطنبول. فيما تم منح السيد كولبنكيان الهولندي الارمني ما نسبته ٥% من أسهم الشركة، نظراً لجهوده ودوره التفاوضي من أجل الحصول على الامتيازات من الحكومة العثمانية[٢]. كما هو موضح في الجدول (١).

جدول (١)

حصص وأسهم الشركة التركية

الشركة	النسبة%
الانكليزية . الفارسية	٥٠
الملكية الهولندية	٢٠
البنك الالماني(deutsche bank)	٢٠
الارمني كولبنكيان	٥

المصدر: عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، النفط والاحتلال في العراق ، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠١١ ، ص٢٥١.

ومع اشتعال الحرب العالمية الاولى ما بين الدول الاوربية حصراً، لفض الصراع فيما بينها على تولي الزعامة العالمية، بعدما ظهرت علائم وهن الامبراطورية العثمانية، والتنافس فيما بينها على مشاركة بريطانيا في استعمارها لبلدان العالم غير الاوربي، ظهر واضحاً التطلع الالماني صوب العالم وبالضد من بريطانيا، وخسارتها الحرب وخروج حلفاء بريطانيا منتصرين، تمت مصادرة المصالح الالمانية من قبل الحكومة البريطانية، كما ان مؤتمر(سان ريمو)، الذي انعقد في نهاية الحرب عام ١٩٢٠، قد وضع العراق تحت الانتداب البريطاني من ناحية، وقرر مصير نفط العراق من ناحية أخرى[٣].

ويعود تاريخ استغلال الثروة النفطية في العراق إلى عقود الامتياز الأولى التي تم بموجبها اطلاق يد الشركات الاجنبية في التصرف بموارد العراق النفطية مقابل دفع ضريبة وريع للدولة[٤]. ففي ١٩٢٥/٣/١٤ وافق العراق على منح عقد امتياز لشركة النفط التركية استناداً إلى وعد سابق من الدولة العثمانية لاستثمار نفط ولايتي الموصل وبغداد إلا أن نشوب الحرب العالمية الاولى ودخول تركيا الحرب إلى جانب المانيا ضد الحلفاء حال دون تنفيذ ذلك الوعد.

وبنهاية الحرب أستمرت المطالبة بالحصول على امتياز للنفط في العراق. وفعلاً تقدمت شركة النفط التركية إلى حكومة العراق بعدا تأسيسها في آب عام ١٩٢١ مطالبة بمنحها امتيازاً للنفط في ولايتي الموصل وبغداد. وطالبتها

---

(١) عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد ، ٢٠١١، ص ٢٤٩.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠.

(٣) عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، مصدر سابق، ص ٢٥٠.

(٤) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، ٢٠١١، ص٢٠٤.

الحكومة بالمقابل بالمستندات التي تثبت حقوقها في الامتياز المنتظر وقد وافق مجلس الوزراء العراقي في ١٩٢٥/٣/٥ على مطالب شركة النفط التركية نتيجة لوساطة المعتمد السامي البريطاني الذي يمثل المصالح الانكليزية للشركة المذكورة[٥].

ويُعد ١٩٢٥/٣/١٤، يوم منح أول أمتياز نفطي في تاريخ الدولة العراقية الحديثة ، فقد جرى فيه التوقيع على أول عقد امتياز لاستثمار النفط في العراق بشروط مجحفة جداً، ومن هذه الشروط[٦].

١. منح شركة النفط التركية (نفط العراق فيما بعد) حق البحث والتنقيب والاستخراج والتصدير.
٢. حددت منطقة الامتياز جميع انحاء العراق، عدا ولاية البصرة والمنطقة المحولة(**).
٣. تمتد زمن الاتفاقية إلى (٧٥) سنة، وبانتهائها تؤول المنشآت النفطية على الارض إلى الحكومة العراقية.
٤. تتخذ الشركة من لندن مقراً لها على أن يرأسها بشكل دائم شخص بريطاني.
٥. تخصص الحكومة العراقية خلال (٤) سنوات من نفاذ الاتفاقية (٢٤) قطعة مساحة كل منها (٢٠) كم٢ باستثناء ما أختارته الشركة، وتعرضها للمنافسة بين الشركات والافراد، وهذا الشرط لم تعترف به الشركات المستغلة حتى صدور قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.
٦. تتعهد الشركة بدفع مبلغ قدره (٤) شلن عن كل طن نفط خام مصدر ولمدة (٢٠) سنة.

باشرت الشركة بإجراء التحريات عن التكوينات للعثور على النفط بكميات تجارية بتاريخ ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٧، في حقل كركوك، وبالتحديد في بئر بابا كركر، ونظراً لقرب المكمن النفطي من سطح الارض فقد تفجر النفط خلال عملية الحفر، وبمعدل تدفق بلغ (٥٥-٥٠) الف برميل يومياً، وهو معدل تجاري واقتصادي، يسمح للشركة بتغطية التكاليف والعوائد. إلا ان الشركة وبدافع الانتفاع وتعظيم عوائدها في ظل خاصية النفط العراقي، الذي يمتاز بقربه من سطح الارض وإنتاجيته العالية وانخفاض تكاليفه الحدية بشقيها الثابت والتشغيلي، فقد عمدت على الضغط على الحكومة العراقية بحجة عدم اطمئنانها للاتفاقية، لا سيما وأن مساحة الامتياز تُعد صغيرة مع تأكد الشركة ان الحقل كبير، وهناك آبار أخرى ذات جدوى اقتصادية وتجارية، ومن الممكن ان تخسرها الشركة لصالح الشركات الأمريكية المنافسة والتي تتربص بالشركات البريطانية لهذا لم تباشر الشركة بتصدير النفط خلال المدة المتفق عليها لاسباب بحسب رؤية الشركة هي[٧] :

١. لم تشكل الاتفاقية مصدر أطمئنان للشركة لأن المساحات المخصصة لها(١٩٢) ميلاً مربعاً، وهذا اقل من المساحة المناسبة لتغطية الحقول المتوقعة في كركوك، بجانب أمكانية حرمانها من توسيع نطاق نشاطها، لصالح شركات اخرى، لهذا اعتمدت مبدأ المماطلة وهو اسلوب معتمد في سلوك الشركات، ودفعت بريطانيا الدولة الراعية للشركة والمتحكمة في العراق، لا لغاء سياسة الباب المفتوح ونظام القطع.
٢. نشوب خلاف بين الفرنسيين والانكليز بعد أكتشاف النفط، فيما يخص مسلك أنابيب تصدير النفط، والذي ارادته بريطانيا ان يكون كركوك . سوريا. لبنان (طرابلس)، وهو ما عارضته فرنسا وجعله كركوك . سوريا تبعاً للتكاليف المقدرة والمسافة، والتي هي اقل بكثير من المسلك الذي اختارته بريطانيا، ولاستفادة فرنسا من رسوم المرور والتحكم بالتسويق.

---

(٥) محمد ازهر السماك ، اقتصاديات النفط، ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠، ص١١٤.

(٦) عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، مصدر سابق، ص ٢٥١.

(**) منطقة على الحدود العراقية الايرانية قرب خانقين كانت مثار خلاف بين تركيا وايران زمن الدولة العثمانية، واسفرت النتائج الى اعادتها الى العراق بعد معاهدة الحدود بين ايران والعراق. ينظر ذلك في : المصدر نفسه، ص٣٢٤.

(٧) عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، مصدر سابق، ص ٢٥٣

ان احتكار بريطانيا لنفسها مصادر النفط الهامة في العراق أثار استياء الحكومة الامريكية واعتبرت واشنطن الاتفاقات المعقودة بين انكلترا وفرنسا اتفاقات احتكارية في العراق لا سيما وان امريكا كانت تعتبر نفسها أحدى دول الحلفاء التي لها كل الحق في أن تعامل على قدم المساواة مع حلفائها . أنكلترا وفرنسا. لذلك بعثت امريكا احتجاجاً شديد اللهجة الى الحكومة البريطانية.

يتلخص بالنقاط التالية [٨]: .

. ان اتفاق سان ريمو لا يتفق وسياسة الباب المفتوح المقترح من قبل الحكومة الامريكية.

. ان الاتفاق يتناقض وتعهدات بريطانيا بشأن صيانة مرافق العراق الطبيعية وادخارها للعراقيين.

. ان الاتفاق على شكله الحالي يعتبر متمماً واحتكارياً لامتيازات النفط في العراق.

. ان الاتفاق اغفل المصالح والحقوق الامريكية التي يجب ان تكون على قدم المساواة مع دول الحلفاء.

وفي الحقيقة كان استياء الحكومة الامريكية من موقف بريطانيا ناتجاً في بادىء الامر عن ان بريطانيا عندما كانت جيوشها متمركزة بعد الحرب العالمية الأولى في العراق رفضت بريطانيا السماح لشركات النفط الامريكية ارسال بعض الخبراء في شؤون النفط إلى العراق او إلى الاراضي المنتدب عليها من قبل بريطانيا، فضلاً عن اتفاق سان ريمو كان سبباً رئيساً للنزاع بين امريكا وانكلترا مما ادى إلى سلسلة من تبادل المذكرات الدبلوماسية الشديدة اللهجة بين الحكومتين المذكورتين وكان الجدل يدور بالدرجة الاولى حول كيفية استثمار مصادر النفط في الشرق الأوسط والمبادئ التي كان يجب تطبيقها في الاراضي المنتدب عليها من قبل الحفاء[٩].

كانت امريكا قد اقترحت اتباع خطة سياسة الباب المفتوح التي أوضحت فيها ان الباب المفتوح يجب ان يكون مفتوحاً لأية شركة أو لجميع الشركات التي تهتم بامتيازات النفط في العراق بعد ان تختار شركة النفط التركية (١٢) منطقة مساحة كل منطقة منها لا تتجاوز (١٦) ميلاً مربعاً وان الباقي من الامتياز الذي يعادل نحو ١٥٠،٠٠٠ ميل مربع، يعرض للإيجار الثانوي (أي من قبل المستأجر) لأي فرد مسؤول أو شركة مسؤولة يمكن ان تكون مهمتها تطوير أنتاج النفط في العراق.

وكانت سياسة الباب المفتوح تسمح كذلك لأصحاب شركة النفط التركية بأن تكون لها الحرية التامة للحصول على إيجارات ثانوية كما يحق كذلك لأية شركة أمريكية أخرى للنفط ان تهتم بنفط العراق[١٠].

وخلال تلك المفاوضات تكتلت الشركات الامريكية [***] في كتلة واحدة ليتسنى لها الصمود بوجه المصالح البريطانية للعمل في مجال استغلال نفط العراق. وأمام الضغط الامريكي استجابت بريطانيا لمطالب الشركات الامريكية

---

(٨) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة سياسية وأقتصادية، دار اليقظة العربية، دمشق، ١٩٥٨، ص ٨٧.

(٩) حكمت سامي سلمان، مصدر سابق ، ص ٨٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(***) وهذه الشركات هي:

١. شركة نفط المكسيك .
٢. شركة نفط تكساس .
٣. شركة الخليج للتكرير.
٤. شركة نفط الاطلنطي للتكرير.
٥. شركة نفط سنكلير المتحدة.
٦. شركة ستاندر اويل اف نيويورك.
٧. شركة استاندر اويل اف نيوجرمي . ينظر ذلك في : محمد ازهر السماك، مصدر سابق، ص١١١.

وتقرر اشتراكهم في نفط العراق . وفي هذه الفترة، كانت مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا على وشك الانعقاد. ولما كانت الحكومة التركية تطالب بولاية الموصل كجزء من الاراضي التركية فقد خشيت بريطانيا من الموقف الامريكي المحتمل الذي يتلخص في التصويت لصالح تركيا في موقفها هذا وتخسر بريطانيا الموصل الغنية بالنفط فضلاً عن عدم اعتراف امريكا بأمتياز شركة النفط التركية. وفي ذلك تهديد خطير للمصالح البريطانية في نفط العراق وكانت النتيجة ان اوعزت بريطانيا لشركة النفط الانكلو فارسية بمفاوضة كتلة الشركات الأمريكية وبدات فعلاً في تموز عام ١٩٢٢ واعطيت الشركات الامريكية نحو ٢٣ر٧٥% من نفط العراق[١١].

وبعد مفاوضات طويلة بين ممثلي كتلة شركات النفط الامريكية وشركة النفط التركية أُتفق في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٨ على توزيع اسهم شركة النفط التركية التي سميت في ٨ حزيران عام ١٩٢٩ بأسم شركة نفط العراق المحدودة[١٢]. وقد وزعت اسهمها كما هو موضح في الجدول (٢)

جدول (٢)

حصص المساهمين في شركة نفط العراق

الشركة	الحصة%
شركة النفط الانكليزية . الساكسونية	٢٣ر٧٥
الشركات الفرنسية	٢٣ر٧٥
شركة استثمار الشرق الادنى	٢٣ر٧٥
شركة دارسي للأستكشاف	٢٣ر٧٥
كالوست كولبنكيان	٥

المصدر: محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط ،ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠، ص١١٢.

هيأت الشركات المكونة لشركة نفط العراق، الاجواء لتعديل اتفاقية عام ١٩٢٥، وبما يتواءم مع روح اتفاقية الخط الاحمر فنجحت في عام ١٩٣١ في اجراء التعديل، مستغلة ظروف الازمة الاقتصادية التي سادت الدول الاوربية بشكل خاص آنذاك، فضلاً عن مساومة بريطانيا العراق بالدخول إلى عصبة الامم المتحدة مكافأة لهُ على هذا التعديل، الذي وسع من رقعة اراضي الامتياز لتشمل (٣٢) الف ميل مربع بعد ان كانت (١٩٢) ميلاً مربعاً مربعاً[١٣].

على الرغم من ذلك عملت هذه الشركات تدريجياً، بأتجاه الاستيلاء على جميع الاراضي في العراق مستغلة ظروف وطبيعة قدراته الاقتصادية، وثقلها السياسي آنذاك، من خلال الحصول على أمتياز ثاني هو امتياز شركة نفط الموصل، تلك الشركة التي انشئت في لندن للحصول على أمتياز نفطي في العراق وتدعى (British oil field Development) الشركة البريطانية لتطوير حقول النفط[١٤]. ووزعت اسهمها كما في الجدول (٣).

جدول (٣)

اسهم الشركات المؤلفة لشركة نفط الموصل

الجماعة	النسبة%
الانكليزية	٥٠ر٥٥
الايطالية	٢٥ر٤٥

---

(١١) **محمد ازهر السماك، مصدر سابق ، ص ١١٢.**

(١٢) **المصدر نفسه ، ص ١١٢.**

(١٣) **عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، مصدر سابق، ص ٢٥٦.**

(١٤) **المصدر نفسه، ص ٢٥٧.**

المصدر: عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، النفط والاحتلال في العراق ، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٥١.

ويتضح من ذلك ان البريطانيين هم اصحاب السيادة فيها. وقد تغير عنوانها الى شركة استثمار البترول البريطانية وقد تقدمت بطلب إلى حكومة العراق يقضي بالحصول على امتياز للنفط في منطقة الموصل غرب نهر دجلة شمال خط عرض ٣٢ درجة شمالاً[١٥]، إلا ان طلبها رفض في المرة الاولى كون البلاد ملتزمة مع شركة النفط التركية على وفق بنود اتفاقية عام ١٩٢٥. غير ان هذه الشركة حصلت على الامتياز عام ١٩٣٢ بعد محاولتها مع عصبة الامم المتحدة، على اعتبار ان امتياز شركة النفط التركية اضحى ملغياً بعد تعديل اتفاق عام ١٩٢٥، وتسمية هذه الشركة بأسم شركة نفط الموصل المتحدة[١٦]. ومن اهم البنود في اتفاقية الامتياز[١٧].

١. منطقة الامتياز محدودة بغرب دجلة شمال خط العرض ٣٣ درجة وحدود سوريا غرباً والحدود التركية شمالاً أي المساحة قدرها (١١٧.٤٠٠)كم٢ تقريباً وتعادل (٢٦ر٧%) من اجمالي مساحة العراق.
٢. الايجار السنوي(١٠٠ر٠٠٠) جنيه ذهب يزداد سنوياً إلى (٢٥ر٠٠٠) جنيه حتى يبلغ (٢٠٠ر٠٠٠) جنيه ذهب.
٣. يتحتم على الشركة مد خط أنبوب تصديري بطاقة مليون طن فقط.
٤. قيمة الربح (٢٠%) من النفط الخام عند فوهة البئر للحكومة العراقية، وفي الحقيقة لم تكن كذلك فقد حاولت الشركات الاجنبية المماطلة والتسويف في هذا المجال فحاولت انقاص النسبة إلى ٥ر١٢% ولم يتم تنفيق هذا الريع حتى عام ١٩٦٤.
٥. تدفع الشركة (٤) شلنات ذهب عن كل طن خام مصدر فقط.
٦. مدة الامتياز (٧٥) سنة.

امتياز آخر حصلت عليه شركة نفط خانقين، وهي فرع من شركة امتياز دارسي في ٢٤آيار عام ١٩٢٦ وقد حددت مناطق نفوذ هذه الشركة في اراضي النفط خانة الواقعة بين خانقين ومندلي القريبة من الحدود الايرانية والمعروفة بالأراضي المحولة . وتبلغ مساحة هذا الامتياز (٢٠٨٠) كم^2. أي نحو (٥ر٠%) من اجمالي مساحة العراق ، وحددت مدة الامتياز بـ(٧٥) سنة. وقد تلخصت مهمتها بأستثمار النفط الموجود في منطقة أمتيازها وتكريره بمصفى بالقرب من خانقين وبيعه إلى شركة نفط الرافدين المحدودة وهي شركة فرعية تابعة لشركة نفط العراق. وقد اشترت الحكومة العراقية هذه الشركة عام ١٩٥٩، بعد أن أخلت بشروط الاتفاق وخصوصاً المادة (١٢) من الاتفاقية المعقودة بينهما وبين الحكومة العراقية عام ١٩٥٨، والتي تتلخص برفع حجم الانتاج الى (٢) مليون طن سنوياً[١٨].

في عام ١٩٣٨ وقع العراق عقد أمتياز شركة نفط البصرة ولمساحة قدرت بأكثر من نصف مساحة العراق أي بحدود (٤٥%) من المساحة الكلية للعراق وبشروط الاتفاقيات السابقة نفسها فيما يتعلق بمدة الامتياز والضرائب.

---

(١٥) **محمد ازهر السماك، مصدر سابق ، ص ١١٦.**
(١٦) **عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، مصدر سابق ، ص ٢٥٦.**
(١٧) **محمد ازهر السماك، مصدر سابق ، ص ١١٧.**
(١٨) **عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، مصدر سابق، ص ٢٥٧.**

عدا بعض الاختلافات التي تكمن في مقدار الايجار السنوي والذي حدد بنحو (٢٠٠ر٠٠٠) جنيه ذهب منذ بدء عمليات الاستكشاف والتنقيب.

بدأ أنتاج النفط الخام العراقي وتصديره على وفق هذه الاتفاقيات في آذار عام ١٩٣٤، ومنذ ذلك الحين تأثر مستوى الانتاج تأثراً ملموساً بالأوضاع والظروف السياسية التي مر بها العراق كما تأثر ايضاً بالظروف والمتغيرات الدولية، وسياسات الشركات النفطية الاجنبية وتدخلها لحقبة طويلة من الزمن في شؤون العراق الداخلية[١٩].

استمر العمل بموجب هذه العقود إلى عام ١٩٥٢، إذ تم توقيع عقد مناصفة الارباح بين الشركات الثلاثة العاملة في العراق وهي (شركة نفط العراق، والموصل والبصرة) والحكومة العراقية والتي بموجبها حصل العراق على نصف الارباح المتحققة من العمليات النفطية، فضلاً عن أخذ حصة عينية من النفط الخام المستخرج أو يعوض عنها بحصة نقدية حددت بحوالي (٥ر١٢%) كأيجار للأراضي التي تستخدمها تلك الشركات الاجنبية الثلاث، بعدما كانت تحصل على (٢٠%) من ذلك النفط إلا أنها شملت نفط البصرة فضلاً عن شركتي العراق والموصل ، واصبح للحكومة العراقية الحق في تحديد كميات الانتاج النفطي والتي على الشركات الاجنبية انتاجها ، الامر الذي ادى إلى اضطرار تلك الشركات بمد خطوط انابيب نفطية جديدة لمواجهة امكانية زيادة الانتاج [٢٠].

وتجدر الاشارة إلى ان الحكومة العراقية خصصت نسبة (٧٠%) من الايرادات النفطية التي تحصل عليها من الشركات الاجنبية لتمويل مشاريع البنى التحتية خلال تلك المدة الممتدة بين ١٩٥٣. ١٩٥٩، على الرغم من ان تلك الايرادات ليست بالمستوى المطلوب المتلائم مع احتياجات تلك المشاريع. وهكذا نلاحظ ان الشركات الاجنبية بقيت هي المسيطرة على النفط العراقي وبنسبة (٥ر٨٧%) مقابل (٥ر١٢%) فقط للحكومة العراقية وأحياناً تقوم الشركات بدفع مبالغ مالية للحكومة بدلاً من حصتها من النفط الخام وبالتالي فرضت سيطرتها على النفط العراقي[٢١].

اصدرت الحكومة العراقية في عام ١٩٦١ قانون رقم (٨٠) الذي تم بموجبه سحب (٥ر٩٩%) من الاراضي العراقية التي كانت خاضعة لاتفاقيات الامتياز نظراً إلى عدم قيام شركات النفط الاحتكارية باستغلالها [٢٢].

في عام ١٩٦٤ تم تأسيس شركة النفط الوطنية لكنها اخفقت في تحقيق الاهداف المرسومة لها. واستمر الوضع على ماهو عليه حتى عام ١٩٦٧ إذ منحت الشركة حقوقاً شاملة لاستغلال وتطوير الاحتياطات النفطية[٢٣] وبحلول عام١٩٧٢ قامت الحكومة العراقية بتأميم شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل داخل الاراضي العراقية، وسلمت عملياتهما إلى الشركة العراقية للعمليات النفطية التي أسست مباشرة بعد التأميم لهذا الغرض.

وفي عام ١٩٧٣، خلال الحرب العربية . الاسرائيلية، أممت الحكومة العراقية الحصص في شركة نفط البصرة المملوكة من قبل الشركات الامريكية والهولندية، وهي شركات أكسون وموبيل وشل الملكية الهولندية وكذلك حصة شركة بارتكس المملوكة من قبل مؤسسة كولبنكيان وبهذا العمل اصبح البريطانيون والفرنسيون هم الاجانب الوحيدين المنتجين

---

(١٩) نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

(٢٠) نبيل جعفر عبد الرضا ، المصدر نفسه ، ص ٢٠٦.

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٦.

(٢٢) عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في ندوة برنامج لمستقبل العراق بعد أنتهاء الاحتلال ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٥، ص١٢٢.

(٢٣) حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي رؤية مستقبلية ،ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧، ص ١٥.

للنفط في العراق من خلال حصصهم المتبقية في شركة نفط البصرة. ولكن الحصص تلك تم تأميمها في عام ١٩٧٥ وبذلك اصبحت الصناعة النفطية داخل العراق بكاملها تحت اشراف الحكومة العراقية[٢٤].

يؤدي القطاع النفطي دوراً مهما في الاقتصاد العراقي، فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ كان للقطاع النفطي الدور الكبير في تمويل المشاريع التنموية في البلاد، إلا أن هذه الأهمية ازدادت منذ عام ١٩٥١ إذ بدأت الايرادات النفطية بالازدياد لتصبح الممول الرئيس للميزانية العامة، وبالتالي اصبحت التنمية الاقتصادية في العراق مرهونة بالايرادات النفطية، إذ تزداد المشاريع التنموية بزيادة تلك الايرادات وتنخفض بأنخفاضها. ففي السبعينات وبسبب ازدياد الايرادات النفطية نفذ العراق مجموعة من الخطط التنموية للمشاريع الانتاجية والخدمية، أما في الثمانينات والتسعينات فقد انخفضت المشاريع الاستثمارية بسبب أنخفاض الايرادات النفطية الناجم عن الحروب التي مر بها العراق والحصار الاقتصادي، لكن الإيرادات النفطية عادت مرة اخرى إلى مسارها المتصاعد بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لانهيار نظام الحكم في العراق من جهة وارتفاع اسعار النفط من جهة أخرى[٢٥].

اذاً ان امتلاك العراق للثروة النفطية جعلتهُ محط انظار الدول الغربية وساحة للتنافس الدولي للاستحواذ على نفطه الذي ظل لفترة ليست بالقصيرة في ايدي الشركات الاجنبية إلى ان تم تأميمهُ من قبل الحكومة العراقية.

المبحث الثاني: واقع النفط العراقي

تشير الاحصاءات والبيانات الخاصة بالاحتياطي النفطي العراقي المعتمدة في منظمة أوبك إلى أنهُ بحدود (١١٢٫٥-١١٥) مليار برميل والذي يمثل (١٠٫٧%) من الاحتياطي العالمي و(١٤%) من احتياطي الاوبك، هذه على وفق الاستكشافات التي اجرتها وزارة النفط العراقية والتي اعلنت عنها حتى عام ١٩٩٠، وعلى وفق التكنولوجيا والاساليب السائدة آنذاك والتي تُعد متخلفة الآن[٢٦].

وتقدر الاوساط الامريكية الاحتياطات المؤكدة بحدود (٢١٤) مليار برميل، وإذا ما جرى أعتماد (٧٥%) من هذا الاحتياطي فأن الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع الى (٢٧٥) مليار برميل مما يجعله الدولة الثانية بعد السعودية، وبنسبة (٢١%) من الاحتياطي العالمي [٢٧].

ويقع معظم هذا الاحتياطي حوالي (٦٥%) جنوب العراق، وذلك وفقاً لوكالة معلومات الطاقة الامريكية في آخر تحديث لها والذي كان في كانون الاول عام ٢٠٠٥، وتتفاوت التخمينات حول قدرات العراق النفطية المستقبلية بشكل كبير، على اعتبار ان حوالي (٩٠%) من مساحة البلاد لم يتم مسحها بعد.

وعلى وفق الجدول (٤) فأن العراق وبحدود احتياطاته المعتمدة دولياً الان، وعلى اساس استمرار تمتعه بحصته البالغة (٣٫١٤) مليون برميل، سيكون بمقدوره المحافظة على نفطه لغاية (١٤٨) سنة قادمة،أي انه من بين الدول الاخيرة المنتجة للنفط في العالم، واذا ما اعتمدت التوقعات الفنية بشأن الاحتياطات المحتملة، وعلى اساس انتاج (٥) مليون برميل يومياً، فأن عمر النفط العراقي سيشارف على العام ٢٢٠٠[٢٨].

جدول (٤)

---

(٢٤) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك، ٢٠١٠، ص ١٢٩.

(٢٥) نبيل جعفر عبدالرضا، مصدر سابق ، ص ٢٠٨.

(٢٦) عبد علي كاظم المعموري، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية الاثار المحتملة على الاقتصاد العراقي (وجهة نظر عراقية)، مجلة ابحاث عراقية، العدد٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، بغداد، ٢٠٠٧، ص١١٤.

(٢٧) عبد علي كاظم المعموري، أنهيار الامبراطورية الامريكية ، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٢١.

(٢٨) عبد علي كاظم المعموري، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية، مصدر سابق، ص١١٥.

عمر النفط واحتياطاته في مختلف الدول المنتجة عند نهاية عام ٢٠٠٢

الدولة	الاحتياطي المؤكد مليار/ب	الانتاج م/ب في عام٢٠٠٢	النسبة من الاحتياطي العالمي%	عمر الاحتياطي سنة
السعودية	٢٦٢ر٧	٧ر٠٩	٢٤ر٦	١٠١
العراق	١١٥	٢ر١	١٠ر٧	١٤٨
ايران	٩٩ر٠٨	٣ر٢	٩ر٢	٨٣
الامارات	٩٧ر٨	١ر٩	٩ر١	١٤١
الكويت	٩٦ر٥	١ر٧	٩	١٥١
اوربا الشرقية	٧٩ر١	٩ر٠٣	٧ر٤	٢٤
فنزويلا	٧٧ر٨	٢ر٤٣	٧ر٢	٨٧
ليبيا	٣٦	١ر٢	٣ر٣	٨٢
نيجيريا	٣١ر٥	١ر٨	٢ر٩	٤٧
الصين	١٨ر٢	٣ر٣	١ر٧	١٤

المصدر: عبد علي كاظم المعموري، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية الاثار المحتملة على الاقتصاد العراقي (وجهة نظر عراقية)، مجلة ابحاث عراقية، العدد٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، بغداد، ٢٠٠٧، ص١١٧.

ينطلق العراق من ارضية ملائمة تؤهله للتوسع السريع في الاستثمار في الطاقة الانتاجية، فهو الاوطأ كلفة في العالم بين المنتجين الرئيسيين، ففي الوقف الذي تقدر الاستثمارات اللازمة لانتاج برميل واحد من النفط يومياً بأكثر من (١٠) آلاف دولار خارج منطقة الخليج ، ونصف هذا المبلغ في منطقة الخليج العربي، فأن الاستثمارات اللازمة لانتاج برميل واحد لا تتجاوز (٣٢٠٠) دولار في العراق[٢٩].

يرى بعض الخبراء ان العراق لو أستطاع التنقيب عن النفط لأصبح يملك ضعف احتياطاته الحالية[٣٠]، إذ توقفت اعمال التنقيب منذ عام ١٩٨٠ بسبب الحرب مع ايران ثم مع الكويت اللتين دامتا نحو عشرة أعوام ولم يستطع العراق أستئناف التنقيب بعد هاتين الحربين بسبب الحصار الدولي، ولم ينتهي الامر إلى هذا الحد (عدم التنقيب)، بل أدى إلى تراجع الانتاج بسبب الاضرار التي لحقت بها صناعة النفط العراقية في حرب الخليج الاولى والثانية، ومنعت العقوبات الاقتصادية تصدير النفط حتى عام ١٩٩٦ عندما اصدر مجلس الامن القرار (٩٨٦) الذي سمح بتصدير محدد للنفط الخام العراقي لتمويل المساعدات الانسانية وتعويضات الحرب وهو ما يعرف بـ (برنامج النفط مقابل الغذاء)[٣١].

([٢٩]) نبيل جعفر عبد الرضا، خصخصة قطاع النفط في العراق: الابعاد والمخاطر، في استراتيجية التدمير آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه (الطائفية . الهوية الوطنية . السياسات الاقتصادية)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ٢٣٦.

([٣٠]) كوثر عباس الربيعي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، ط١، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٨ ، ص٨٦.

([٣١]) احمد خليل الحسيني، تقييم ستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاعادة الاعمار في العراق، مجلة ابحاث عراقية، العدد٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٤.

بعد أستكمال الاحتلال الامريكي للعراق، عقد مجلس الامن جلسته بتاريخ ٢٢ آيار عام ٢٠٠٣ أعتمد فيها القرار (١٤٨٣)، الذي اريد منهُ تدويل الاحتلال، واضفاء الشرعية الشكلية عليه، في اول سابقة تأريخية ترد في تاريخ مجلس الامن[٣٢].

ولكن هذا القرار لم يقتصر على تدويل وشرعنة الاحتلال، وانما نقل الى سلطة الاحتلال جميع موجودات برنامج النفط مقابل الغذاء، بحيث يمكن القول بموضوعية مطلقة، ان الهيمنة الامريكية على الثروات النفطية العراقية قد بدأت بصورة غير مباشرة عبر الامم المتحدة، منذ قرارات مجلس الامن (٧٠٦ و٧١٢ و ٩٨٦)، وتحولت إلى هيمنة مباشرة بموجب القرار (١٤٨٣)، ووضع هذا القرار نهاية الثلاثة عشر عاماً من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، ولكنه ابقى على العقوبات العسكرية وجاء فيه:[٣٣]

أ . رفع العقوبات الاقتصادية على العراق، وانهاء لجنة العقوبات المشكلة بموجب القرار (١٩٩٠/٦٦١)، تبعاً لانهاء الجزاءات حسب ما جاء في الفقرة (١٩) من القرار.

ب . اعادة اعمار العراق وعلى نفقته وتحديداً من نفطه.

تضمن هذا القرار ترتيبات محددة بشأن ايداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق وأهمها : نقل سلطة ادارة عمليات الانفاق من عائدات النفط العراقية من الامم المتحدة إلى صندوق تنمية العراق. كما تضمن ترتيبات اخرى بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق تنمية العراق، ومساعدة حكومة العراق على كفالة توخي الشفافية والعدل في استخدام موارد العراق لما فيه منفعة الشعب العراقي[٣٤].

ومما تجدر الاشارة اليه بيان السيد سافان المدير التنفيذي لبرنامج العراق الذي القاه في ٢٢ آيار عام ٢٠٠٣ عندما رفعت العقوبات مع اعتماد القرار (١٤٨٣): ((يملك العراق نعمة الموارد الطبيعية والبشرية وليس اقلها النفط وشعب مثقف ومرن بشكل استثنائي وكادر كفوء من المدراء الصناعيين والخبراء القادرين على رفع الاقتصاد إلى الامام، في حال ساد السلام والامن ستحرر قدرتهم وابداعهم بواسطة هذا القرار))[٣٥].

عملت سلطة الاحتلال على دعم انتاج النفط وعمليات التصدير بهدف توفير الايرادات التي تحتاجها الحكومة والاقتصاد لمباشرة عملها[٣٦].

ويلاحظ من الجدول (٥) ان اعلى مستوى وصل اليه انتاج النفط في العراق بعد الاحتلال هو في عام ٢٠٠٨ إذ بلغ (٢ر٢٨١) مليون برميل في اليوم في احسن احواله، وان صادراته النفطية بلغت (١ر٨٥٥) مليون برميل

---

(٣٢) عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٠٦.

(٣٣) عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد المسعودي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦.

(٣٤) عماد عبد اللطيف، الاقتصاد السياسي للفصل السابع صندوق التعويضات وصندوق تنمية العراق أنموذجاً ١٩٩٠- ٢٠١٠، في ندوة العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٨٢.

(٣٥) نقلا عن: رمزي سلمان، النفط مقابل الغذاء . النفط مقابل اعادة الاعمار في العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٩٦.

(٣٦) حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٧٩.

يومياً. وهذا المستوى من الانتاج لم يرتقِ إلى مستوى الانتاج الذي كان عليه العراق قبل الاحتلال، إذ كان في عام ٢٠٠٠ يقدر بـ (٢ر٨١٠) مليون برميل في اليوم[٣٧].

جدول (٥)

أنتاج النفط العراقي والصادرات والعوائد النفطية خلال السنوات ٢٠٠٣ . ٢٠٠٨

السنة	الانتاج(مليون برميل يومياً)	الصادرات (مليون برميل يومياً)	العوائد النفطية (مليار دولار)
٢٠٠٣	١ر٣٧٨	٠ر٣٨٩	٧ر٥١٩
٢٠٠٤	٢ر١٠٧	١ر٤٥٠	١٧ر٧٥١
٢٠٠٥	١ر٨٥٣	١ر٤٧٢	١٩ر٠٥٠
٢٠٠٦	١ر٩٥٧	١ر٤٦٨	٢٧ر٥٠٠
٢٠٠٧	٢ر١٨٣	١ر٦٤٣	٣٧ر٣٠٠
٢٠٠٨	٢ر٢٨١	١ر٨٥٥	٥٨ر٨٠٦

المصدر: محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك ، ٢٠١٠، ص ٣٩١.

رغم ما يعانيه القطاع النفطي من نقص في الاستثمارات فقد فشلت وزارة النفط في تنفيذ المشاريع التي كانت مدرجة في خطة عام ٢٠٠٥ وقسم منها نُفذ عام ٢٠٠٤، مما تسبب في استمرار مشاكل القطاع النفطي وعدم توسيع القدرات الانتاجية، ورغم الجهود التي يبذلها منتسبوا القطاع النفطي في المواقع الانتاجية إلا أن تلك الجهود تمثل معالجات آنية ترقيعية. كما ان هناك العديد من المشاريع المتعلقة باعادة اعمار منشآت وخزانات وانابيب ومضخات ومخازن ومستودعات قد انجزت نسبة عالية منها بين ٨٠-٩٧% عام ٢٠٠٤ ولم يتم تحقيق أي أنجاز لاكمالها عام ٢٠٠٥[٣٨].

من جهة اخرى فشلت خطط وزارة النفط لشراء وتأجير فرق زلزالية واعادة اعمار منشآت (شركة الاستكشافات النفطية) التي فقدت الجزء الاعظم من معداتها ومستلزمات عملها وفرقها، رغم تخصيص نحو(١٨٠) مليون دولار في خطة عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الاستثمارية لتوفير مستلزمات عمل الشركة، إلا نسبة ما تم انجازه أو صرفه يكاد يكون معدوماً، مما يعني استمرار الشركة في عدم قدرتها على تحقيق عمليات الاستكشاف لافتقارها للفرق الزلزالية[٣٩].

أن مشاريع حفر الابار رغم تواضع الخطط الموضوعة لها مقارنة بالحاجة الفعلية فأن النسبة الاكبر لم تتحقق، إذ بلغ عدد الآبار المحفورة بشكل كامل (٦) آبار في الشمال من اصل (٩٨) بئراً كان مخططاً لأنجازها بتخصيص قدره (١٦٧) مليون دولار و(٣٢) مليار دينار ولم يتم المباشرة بـ(٨٠) بئراً منها، في حين بلغت نسبة الانجاز لـ (١٢) بئراً (٣٦%) أما في الجنوب فقد كانت نسبة انجاز عمليات الحفر(٤٦%)، قواعد الآبار (٤٠%) وتسييـــج

(٣٧) حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للأستراتيجية الامريكية في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد٤٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٥٢.

(٣٨) حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، مصدر سابق ، ص ٣٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٦.

الآبار (٣٥%) أما جس الآبار فكانت نسبة الانجاز صفراً، علماً بأن التخصيصات لتلك المشاريع كانت (٨٨) مليون دولار و (١٧ر٧) مليار دينار[٤٠].

لم يتحقق انجاز المشاريع المهمة والاساسية التي لها علاقة مباشرة بزيادة تصدير النفط الخام (المخطط لأنجازها بنسبة ١٠٠%)، إذ لم تنجز مشاريع اعادة بناء منشآت التصدير في الجنوب، ولم يتم المباشرة بها خاصة أنشاء انبوب التصدير(٤٨) عقدة إلى الموانىء العميقة لتآكل الانبوب الحالي وعدم تحمله لضغط الضخ، وكذلك الانابيب البرية (٢٨) عقدة (المخصص لها ١٠ ملايين دولار)، أما مشاريع موانىء التصدير (المخصص لها ٩٠ مليون دولار + ٣ر٥ مليار دينار) فقد بلغت نسبة انجاز مشاريعها ٢٠- ٣٥% بينما كانت المخطط لانجازها بنسبة ١٠٠% في نهاية عام ٢٠٠٥[٤١].

تعرض القطاع النفطي في العراق إلى عمليات تلاعب واسعة للأستحواذ على كميات كبيرة من المنتجات وبيعها في السوق السوداء المحلية (خارج المحطات والساحات)، إذ تشير الاحصائيات إلى أن ما يباع في تلك الاسواق يقدر بـ (مليار دولار) طبقاً لاحصائيات حديثة للجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبالنسب التالية (٤١% بنزين ، ٥١% نفط ابيض ، ٦٩% زيت الغاز، ٥٥% من الغاز السائل) كلفتها الحقيقية اقل من (٢٠%) أي أن ما يتحقق للمنتفعين في السوق السوداء نحو (٨٠٠) مليون دولار[٤٢].

قدر وزير النفط العراقي الأسبق ابراهيم بحر العلوم حجم الخسائر التي منيت بها وزارة النفط ولحقت بالاقتصاد العراقي جراء عمليات تهريب المشتقات النفطية ما بين (١٠-١٥%) من الموازنة المقررة لاستيراد هذه المشتقات والبالغة (٤ر٥) مليون دولار. وقال في تصريح إلى صحيفة الحياة (أن هناك مافيات موجودة في جنوب العراق وفي بغداد، تتعاون مع مفاصل حكومية وغير حكومية، تقف وراء عمليات تهريب المشتقات النفطية، موضحاً هناك نوعان من التهريب، تهريب إلى خارج العراق وتهريب إلى السوق السوداء في داخل البلاد)[٤٣].

واستناداً إلى تقرير الشفافية الاول الذي نشرته وزارة النفط عن أدائها من ٢٠٠٤/١/١ لغاية ٢٠٠٥/٦/٣٠، فأن تهريب النفط الخام أو المشتقات أو تسريبه من مواقع معينة بشكل غير قانوني ثم تهريبه عن طريق المنافذ الحدودية هي ظاهرة خطيرة تسببت في ارباك عمل الوزارة لاسيما في النشاط التوزيعي والتسويقي ونجم عنها خسائر مالية كبيرة خاصة أن كميات كبيرة من تلك المشتقات المهربة هي اساساً مستوردة بكلف عالية إذ بلغ حجم الاستيراد لتلك المنتجات (٢ر٥) مليار دولار سنوياً الامر الذي خلق الفرص الملائمة للمهربين والمحتكرين والمستفيدين من الازمات وما يستتبعهُ من تواطؤ وتعاون من قبل العاملين في مجالات النقل والتوزيع وفتح مجالات واسعة للفساد الاداري في القطاع النفطي[٤٤].

ان تهريب النفط يغذي شبكة واسعة من المصالح التي تتداخل فيها السياسة والجريمة. وفي مقدمة الجهات المستفيدة من تهريب النفط هي الجماعات المسلحة التي تعتمد في تهريب النفط على خبرات المهربين السابقين . وقد

---

(٤٠) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مستقبل النفط العراقي، مجلة ابحاث عراقية، العدد٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد ، ٢٠٠٧، ص ٥٣.

(٤١) حسن لطيف كاظم الزبيدي، مستقبل النفط العراقي، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٤٣) نقلا عن : عاطف لافي مرزوك ، الاقتصاد العراقي : رؤية تنموية ، مجلة ابحاث عراقية، العدد٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد ، ٢٠٠٧، ص ٤٠.

(٤٤) نقلا عن : عاطف لافي مرزوك، مصدر سابق ، ص ٤٠.

بلغ اجمالي الخسائر المالية الناجمة عن الاستهداف والتخريب خلال فترة الحرب الاخيرة وما بعدها سبعة مليارات دولار[٤٥]. وهذا يعود بالدرجة الاساس إلى فقدان الاستقرار الامني وتصادم مصالح القوى السياسية في العراق، فضلاً عن ضعف المؤسسات الرقابية وانتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي الامر الذي أفضى إلى وقوع النفط العراقي فريسة للمهربين وهدفاً للجماعات المسلحة.

المبحث الثالث: النفط العراقي والاحتلال

ركزت أدارة جورج بوش على احتلال العراق سيحقق عدداً من المكاسب الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ولا سيما السيطرة على النفط العراقي، إذ سيحقق ذلك لها سيطرة على ثاني اكبر الاحتياطات العالمية، وسوف يكون في استطاعتها أن تتحكم في تدفق هذا الاحتياطي، ويمكنها بالتالي من ان تتحكم في اسعار النفط في السوق العالمية طالما تستطيع التأثير بدرجة كبيرة على مستويات العرض والطلب. فضلاً عن ذلك وجودها العسكري في العراق يمكن أن يعيد ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط في العراق وذلك يعني سحب امتياز الشركات الروسية والصينية العاملة في العراق ومنحها لشركات امريكية[٤٦].

وفي الجانب الاخر عولت الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً على الاستفادة من عملية اعادة اعمار العراق لصالح تنشيط اقتصادها المتراجع، وتعاملت مع هذه المسألة باعتبارها غنيمة حرب يحق لها فقط ومن عاونها في الاحتلال الاستئثار بها. وقد حصلت بالفعل ست شركات امريكية كبرى عقود من وزارة الدفاع الامريكية للقيام بعمليات اعادة الاعمار في العراق ابرزها هاليبرتون وشيفرون وبكتيل وكارلايل وكيلوج براون أند رايت[٤٧].

إن الاهتمام الامريكي بالعراق لم يكن وليد صدفة أو نزعة كاريزمية اعتمدها بوش لغرض أحتلال العراق والسيطرة عليه سياسياً وأقتصادياً، بل هو عمل مخطط لهُ منذ زمن طويل وليس بالقصير ويمثل هدفاً أستراتيجياً استحوذ على الادراك والمدرك الاستراتيجي الامريكي معاً[٤٨].

ومن المناسب الاشارة إلى ان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت فيه الولايات المتحدة الامريكية تنظر إلى المنطقة العربية ولا سيما النفطية منها ليست مصدراً لتلبية احتياجاتها المباشرة من الطاقة بل كمصدر للربح وضمن النمط الاحتكاري للنفط لسد احتياجاتها فضلاً عن قدراتها المتميزة في أكتشاف وتطور المنابع النفطية وأمتلاكها لأرث كبير في الصناعة النفطية[٤٩].

على خلفية الحرب الباردة وتزايد النزوع نحو الاستقلال ووصول نظم خارج الحظيرة الأمريكية فضلاً عن تجربة التأميم (تجربة مصدق) في ايران عام ١٩٥١ وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، قفز المتغير النفطي ليدخل بقوة في الادراك الاستراتيجي[٥٠]، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق /ايزنهاور/ عام ١٩٥٧ (بأن سيطرة الغرب

---

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٤١.

(٤٦) كوثر عباس الربيعي وآخرون، مصدر سابق ، ص ١٠٤.

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٠٤.

(٤٨) عبد علي كاظم المعموري، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية، مصدر سابق، ص١١٠.

(٤٩) عبد علي كاظم المعموري وآخرون، مستقبل التواجد الامريكي في العراق، مجلة ابحاث عراقية، العدد٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٨٤.

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٨٤.

الرأسمالي على النفط العربي لاتقل اهمية عن منظومة حلف الاطلسي، بل ان الحلف يفقد أهميته بفقدان السيطرة على النفط العربي)[٥١].

سعت امريكا لصوغ نظام نفطي عالمي جديد، يتضمن رؤية امريكية مطلقة في ترسيخ استراتيجيتها النفطية حيال النفط العربي بما يؤهلها للسيطرة عليه [٥٢].

اذ يقول هنري كيسنجر (ان النفط العربي يمكن ان يُعد نفطاً امريكياً) والبعض من الساسة الامريكان يرى (ان النفط العربي هو نفط امريكي ولد في أرض عربية)[٥٣].

تشير التقارير الحديثة والمعتمدة عالمياً إلى ان الاحتياطي العالمي من النفط . في نهاية عام ٢٠٠٤. يتسم بالتركيز الشديد، فالاحتياطي الاكبر يوجد داخل دول الاوبك، وبنسبة ٨٠% من مجمل الاحتياطي العالمي من النفط.

في حين نجد ان الاحتياطات الامريكية من النفط لا تتجاوز الـ (٢٢) مليار برميل، وبما يشكل ٢% فقط من مجمل الاحتياطي العالمي، وهي كمية تتناقص بأستمرار رغم أمتلاك الولايات المتحدة الامريكية لاحدث الوسائل والمعدات التكنولوجية وتوافرها على اعلى القدرات الاستثمارية لزيادة مخزوناتها النفطية أن وجدت، الامر الذي يحولها إلى أكبر مستورد للنفط في العالم، إذ ستستورد الولايات المتحدة الامريكية بعد أقل من عشرين عاماً من الآن برميلين من كل ثلاثة براميل منتجة في العالم، بعد توقعات ارتفاع مؤشرات استهلاك الطاقة النفطية فيها للفترة ذاتها بنسبة ٥٠% في احسن الاحوال من (٢٤ر٤مليون برميل يومياً إلى ٣٧ر١ مليون برميل يومياً)[٥٤].

وتشير تصريحات نعوم تشومسكي إلى ان أنتاج النفط الامريكي بلغ أدنى مستوى لهُ في نهاية عام ٢٠٠٢ بأقل من (٥) مليون برميل يومياً، هذا من المؤكد ان يدفع مستوردات امريكا من النفط نحو الزيادة، وهذا يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الامريكي مستقبلاً، إذ ما جرى أعتماد اليورو عملة دولية بدلاً من الدولار. وهو ما أخفقته الادارة الامريكية ويُعد مسبباً رئيساً في الاسراع بأتخاذ قرار الحرب على العراق على حد قوله [٥٥] وهو ما تؤكدهُ المعلومات المتاحة من الجدول(٦) .

جدول (٦)

التوقعات الزمنية لاستمرارية أنتاج النفط في دول العالم المختلفة

السنوات	الدول
٢٠١٠. ٢٠٠٠	امريكا . كندا . انكلترا . أستراليا . اندونيسيا. كولومبيا. انجولا . الارجنتين . مصر. الاكوادور. النرويج . سلطنة عُمان .
٢٠٥٠ . ٢٠٠٠	البرازيل . روسيا . ماليزيا . قطر. نيجيريا . الهند . الصين . أوكرانيا . ليبيا . الجزائر . بروناي . رومانيا،
٢١٠٠. ٢٠٠٠	أذربيجان . اليمن . المكسيك . ايران .
مابعد ٢١٠٠	العراق . السعودية . الامارات . الكويت . تركمنستان . اوزبكستان . كازاخستان . فنزويلا .

المصدر: عبد علي كاظم المعموري، انهيار الامبراطورية الامريكية، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٢٥ .

ومن الجدير بالذكر إلى ان عمر الاحتياطي النفطي الامريكي قصير، إذ من المقدر أنهَ سينضب بعد ربع قرن، وبالتالي فأن الدولة التي تستهلك (٧/١) من الانتاج العالمي، لا بد ان تبحث عن مصادر طاقة تؤمن حاجتها المتزايدة

---

(٥١) نقلا عن: . عبد علي كاظم المعموري وآخرون ، مستقبل التواجد الامريكي في العراق، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٨٤.

(٥٣) نقلاً عن: المصدر نفسه ، ص ٨٤.

(٥٤) سرمد عبد الستار العبيدي، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مجلة شؤون عراقية، العدد١، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص ١٧٦.

(٥٥) نقلاً عن :. عبد علي كاظم المعموري ، أنهيار الامبراطورية الامريكية ، مصدر سابق، ص٢٢٥.

للنفط في ظل فشل معظم منابع البحث عن طاقة بديلة للنفط، لتحل ازمة القوى الغربية التي تشعر أنها رهينة لموارد النفط الموجودة في مناطق مناوئة للسياسات الغربية والامريكية .

إذاً فأن أحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية سيحقق أكثر من هدف، فمن جانب سيؤمن للولايات المتحدة مصدر نفطي هائل ورخيص، إذ يذهب النفط العراقي للسوق الامريكية، ويذهب معظم الدخل النفطي للشركات الامريكية التي حُظيت بعقود اعادة الاعمار، وبحساب بسيط اذا كان سعر برميل النفط خمسون دولاراً أمريكياً فإن قيمة النفط العراقي ستصل الى ما يقارب (٦) تريليون دولار ومعظمها من المفترض ان يذهب إلى رصيد الشركات الامريكية[٥٦].

ومن جهة ثانية فأن أحتلال العراق سيجعل الولايات المتحدة الامريكية لاعباً رئيساً في تحديد اسعار النفط من خلال تعزيز قدراتها في ممارسة الضغوط على الدول الكبرى المنتجة للنفط في منظمة الاوبك، فهي تتحكم في أنتاج النفط العراقي وبالتالي تستطيع ان ترفعه متى ما دعت الحاجة إلى ذلك أو أن تخفضه متى ما ارادت، فضلاً عن انها ستساوم به الدول الاخرى المنافسة لها ولاسيما الصين التي تشير كل الدراسات إلى تصاعد احتياجاتها النفطية في ظل أرتفاع معدل النمو بما يتراوح بين (٨.١٠%) وهنا فأن الصين التي يرتفع استهلاكها السنوي للنفط بمعدل(٥ر١-٢%) ستكون بحاجة إلى مصادر نفطية جديدة لسد الاحتياجات، ولذلك نجد ان الصين التجأت إلى السعودية لأبرام اتفاقيات تجارية معها ترتكز على استيراد النفط [٥٧].

يشير تقرير ادارة معلومات الطاقة الصادر في نيسان عام ٢٠٠٤، توقعاتها الخاصة بحجم انتاج منطقة الشرق الاوسط من النفط للسنوات العشرين القادمة[٥٨] كما هو موضح في الجدول(٧).

جدول (٧)

التوقعات الخاصة بحجم انتاج منطقة الشرق الاوسط من النفط للسنوات العشرين القادمة

البلد	مليون برميل يومياً	
	انتاج ٢٠٠١	انتاج ٢٠٢٥
السعودية	١٠ر٢	٢٢ر٥
ايران	٧ ر٣	٤ر٩
العراق	٢ر٨	٦ر٦
الامارات	٢ر٧	٥ر٢
الكويت	٢ر٤	٥ر٠
قطر	٠ر٦	٠ر٨

المصدر: عبد الحي زلوم، ازمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، ط١،دار الفارسي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٨٦.

وطبقاً للتقارير، فأن حجم انتاج دول الخليج من النفط لعام ٢٠٠١ كان يمثل ٢٩% من اجمالي الانتاج العالمي، في حين ان التوقعات، كما يوضح الجدول اعلاه، تشير إلى أن حصة دول الخليج سترتفع إلى ٦٠% من

---

(٥٦) كوثر عباس الربيعي وآخرون، مصدر سابق ، ص٧٨.

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٧٩.

(٥٨) نقلا عن :. عبد الحي زلوم، ازمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق ، ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص ١٨٦.

الأنتاج العالمي بحلول عام ٢٠٢٥ مما يعني بأن الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ستعتمد بشكل كبير على الشرق الاوسط، وكذلك الامر بالنسبة لنجاح اجندتها الخاصة بالرأسمالية والعولمة والامبراطورية، ولهذا لم تعد الهيمنة على المنطقة بالوكالة بواسطة الاصدقاء أو العملاء كافية بحد ذاتها، بل حان وقت الاحتلال المباشر وقد وقع الاختيار على العراق لتوافر ظروف مواتية جعلت من هذا البلد الضحية الأولى للمخطط الامريكي الكبير[٥٩].

ان السبب في الاندفاع المفاجيء نحو العراق، واستعجال بوش في اتخاذ قرار الحرب، وعلى الرغم من معارضة اكثر العالم له، فيتعلق بما اطلق عليه الخبراء اسم (الذورة النفطية) ويعود التوقيت وسرعة اتخاذ القرار بالحرب إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الامريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، حيث انتهت الاحلام الامريكية بالعثور على احتياطات نفطية هائلة تعوضها عن الاعتماد على نفط الشرق الاوسط ولو مؤقتاً.

الواقع ان بعض الصقور في البنتاغون تحدثوا صراحة عن ان الحرب على العراق هي من أجل النفط وليس نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة[٦٠] وفي هذا الصدد يقول نائب وزير الدفاع بول وولفوتر في مقابلة في سنغافورة، بتاريخ ٣١ آيار عام ٢٠٠٣ ((دعونا ننظر إلى الامر ببساطة... فالفرق الاهم بين كوريا الشمالية والعراق يكمن في الناحية الاقتصادية ... لم يكن امامنا من خيار آخر في العراق، فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط))[٦١].

ويعتقد عبد علي كاظم المعموري ان امريكا وجدت في القدرات النفطية العراقية كافية لتأمين احتياجاتها مستقبلاً على اقل تقدير، لهذا فهي تسعى للأرتقاء بالانتاج العراقي من النفط إلى مستويات تقترب من الانتاج السعودي وهي بذلك تحقق فائدة في جوانب عدة هي:[٦٢]

- تأمين منتج رئيس في النفط منافس (بديل) لاكبر منتج الان (السعودية) ولا يمكن لاية دولة غير العراق ان تقوم بهذا الدور، نظراً لقدراتها النفطية ، فالآبار النفطية العراقية هي من اكثر آبار العالم غزارة في الانتاج، وهي تمثل مكمن الثروة لاي بلد، لهذا استخدمت الولايات المتحدة الامريكية كل الوسائل في محاولتها فتح ملف احالة قطاع النفط ازاء شركاتها.
- هناك بلدين هما العراق والسعودية يكون متوسط الانتاجية اليومية لآبارها متجاوزاً اربعة الاف ونصف برميل، فيما تكون الآبار الامريكية في أدنى مستوى وهو احد عشر برميل يومياً، وهو احد مكامن الضعف في الامن النفطي الامريكي.
- إن الكلفة الحدية لإنتاج البرميل الواحد من النفط العراقي هي من أدنى الكلف في العالم سواء المتغيرة منها أم الثابتة، فهي اقل من أربعة ونصف ضعفاً عن الكلفة الحدية للنفط الأمريكي ونفط آسيا وأمريكا اللاتينية، وبخمسة أضعاف إلى سبعة أضعاف ونصف عن كلفة النفط الروسي ونفط بحر قزوين على التوالي.
- ان كلفة رفع مستويات الانتاج إلى المستويات المخططة تمثل استثمارات لصالح الشركات النفطية الامريكية والبريطانية (الاخوات السبع) مثل هاليبرتون وشل ...الخ.
- بسبب من وسائل الخدمات المتعددة في المجتمع الأمريكي فأن معدل الاستهلاك الفردي للمواطن الامريكي هو اعلى مستوى في العالم إذ يبلغ (٧٠) برميل نفط سنوياً، مقارنة بأستهلاك المواطن الأوربي والآسيوي والبالغة (٣٥. ٤٥)

---

(٥٩) عبد الحي زلوم، مصدر سابق، ص ١٨٨.

(٦٠) عبد الحي زلوم ، مصدر سابق، ص ١٨٨.

(٦١) نقلاً عن :. المصدر نفسه ، ص ١٨٨.

(٦٢) عبد علي كاظم المعموري، انهيار الامبراطورية الامريكية، مصدر سابق ، ص ٢٢٨.

و(٩.٨) برميل نفط سنوياً على التوالي، وهو ما يشكل ضغطاً مستمراً على الاقتصاد الأمريكي من دون امكانية خفضه مستقبلاً في دولة يشكل قطاع الخدمات فيها القطاع الأكثر اسهامة في تكوين GDP ويروج خطابها إلى العالم ان عداء الأمم والمجموعات المتطرفة لها ليس على خلفية سياساتها وإنما بسبب رفاهية وسعادة مواطنيها.

ويبدو ان الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في احتلال العراق ما يؤمن احتياجاتها النفطية ويعزز من مركزها الاقتصادي من خلال التحكم بأسعار النفط وانتاجه، وبالتالي أمكانية استخدامه كورقة ضغط على الدول المنتجة والمنافسة لها بما يتواءم ومصالحها السياسية والاقتصادية.

الخاتمة والاستنتاجات

يعود تاريخ استغلال الثروة النفطية في العراق إلى عقود الامتياز الاولى التي تم بموجبها اطلاق يد الشركات الاجنبية في التصرف بموارد العراق النفطية مقابل دفع ضريبة وريع للدولة. ويُعد ١٤/٣/ ١٩٢٥ يوم منح اول امتياز نفطي في تاريخ الدولة العراقية.

في عام ١٩٦١ اصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (٨٠) الذي تم بموجبه سحب (٩٩ر٥%) من الاراضي العراقية التي كانت خاضعة لاتفاقيات الامتياز نظراً إلى عدم قيام شركات النفط الاحتكارية بأستغلالها.

في عام ١٩٧٥ اصبحت الصناعة النفطية داخل العراق بكاملها تحت اشراف الحكومة العراقية.

ان الاهتمام الامريكي بالعراق لم يكن صدفة، بل هو عمل مخطط لهُ منذ زمن طويل ويمثل هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الامريكية .

سعت امريكا لصوغ نظام نفطي عالمي جديد، يتضمن رؤية امريكية مطلقة في ترسيخ أستراتيجيتها النفطية حيال النفط العربي بما يؤهلها للسيطرة عليه. وقد وقع الاختيار على العراق لتوافر ظروف مواتية جعلت من هذا البلد الضحية الاولى للمخطط الامريكي الكبير.

ان اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة:

١. هيمنة الشركات الاجنبية على النفط العراقي من خلال عقود الامتياز التي حصلت عليها من قبل الحكومة العراقية.
٢. يؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً في تمويل المشاريع التنموية في البلاد. ففي السبعينات وبسبب ازدياد الايرادات النفطية نفذ العراق مجموعة من الخطط التنموية. أما في الثمانينات والتسعينات نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية انخفضت بأنخفاض الايرادات النفطية ويعزى ذلك الى الحروب والعقوبات الاقتصادية مما انعكس سلباً على عملية التنمية الاقتصادية.
٣. تعرض النفط العراقي بعد عام ٢٠٠٣ إلى التهريب والاستهداف مما نجم عن ذلك خسائر مالية تقدر بـ (سبعة مليارات دولار).
٤. تُعد الولايات المتحدة الامريكية (النفط العربي هو نفط امريكي ولد في ارض عربية) وهذا ما لاحظناهُ من خلال تصريحات بعض الساسة الامريكان مما يدل على ان النفط العربي كان ضمن الاستراتيجية الامريكية، إذ كانت تنظر بعد الحرب العالمية الثانية إلى المنطقة العربية ولاسيما النفطية منها ليست مصدر لتلبية احتياجاتها المباشرة من الطاقة بل كمصدر للربح... الخ.
٥. وجدت الولايات المتحدة الامريكية في العراق فرصتها لتحقيق أستراتيجيتها فأعلنت الحرب عليه بذريعة نزع اسلحة الدمار الشامل ولكن في حقيقة الامر ان السبب الرئيس هو من اجل النفط، ولاسيما ان

الاحتياطات الامريكية من النفط لا تتجاوز الـ(٢٢) مليار برميل وهي كمية تتناقص بأستمرار، الامر الذي يحولها إلى أكبر مستورد في العالم.